د/ شيرين جابر
دكتوراه العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة
باحث أول مركز الدراسات الاستراتيجية - مكتبة الإسكندرية

تأثير تطورات الأوضاع فى السودان على الأمن القومى المصرى

مقدمة :

تعتبر السودان واحدة من أهم نقاط التنافس الدولى فى إفريقيا، نظرًا لما تتمتع به من أهمية حيوية بفضل موقعها الجيوستراتيجى، كجزء من منطقتين مهمتين للبحر الأحمر والقرن الإفريقى، ووجود مضيق باب المندب، كما أنها تقع بين عدد من المناطق الحيوية والاستراتيجية منها القرن الإفريقى ومنطقة الساحل والصحراء، فضلاً عن أهمية السودان لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربى والبحر المتوسط. ومن ثَمَّ تمثل السودان حلقة وصل تربط بين شمال القارة وجنوبها، علاوةً على كونها بوابة مركزية لشرق ووسط وغرب إفريقيا.

يرتبط السودان بجوار إقليمى مُعقَّد يجمعه بمصر شمالاً على نحو يضعه فى قلب تفاعلات الشرق الأوسط، وترتبط مصر والسودان بعلاقات تاريخية قوية وراسخة، يجمعهما المصير المشترك، والعلاقة بين البلدين تكاملية وليست تنافسية، وتعتبر السودان حليفًا لا يمكن الاستغناء عنه لأهميته الاستراتيجية لمصر.

تعددت التهديدات والمخاطر التى تواجه الأمن القومى المصرى فى الوقت الراهن، حيث تواجه الدولة المصرية انفجار الأوضاع الأمنية فى قطاع غزة على أثر الاشتباكات بين الجيش الإسرائيلى وفصائل المقاومة، فضلاً عن مواجهة الأزمة الليبية غربًا، وفى الجنوب مواجهة تطورات الأوضاع فى السودان. ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة التى تتناول قضية الصراع فى السودان وتداعياته على الأمن القومى المصرى؛ فهى من الموضوعات الحيوية المهمة التى يهتم بها الباحثون والمتخصصون فى مجال النظم السياسية، والعلاقات الدولية، مما يُسهم فى عملية التراكم العلمى والأكاديمى فى العلوم السياسية، كما تُعتبر الدراسة من الدراسات المهمة بالنسبة لصانع القرار المصرى؛ خاصةً أن السودان دولة مجاورة يتصل أمنها مباشرةً بالأمن القومى المصرى، بالإضافة إلى رصد عدد من الآثار السلبية التى تنعكس بصورة أساسية على الأمن القومى المصرى على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، فضلاً عن إمداد صانع القرار بالسيناريوهات المحتملة فى الفترة المقبلة.

إشكالية الدراسة :

لقد تفاقمت الأحداث فى السودان بسبب الحرب بين الجيش السودانى من جانب وقوات الدعم السريع من جانب آخر، مما أدى إلى تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وخيمة على المواطنين فى السودان، وامتدت الأزمة إلى دول الجوار السودانى، حيثُ تنعكس الحرب فى السودان على مصر بآثار سلبية على الأمن القومى المصرى، وهو ما تحاول الدراسة رصده وتحليله.

أهداف الدراسة :

تتكون أهداف الدراسة من عدد من النقاط الرئيسية أبرزها :

١- التعرف على أهمية السودان بالنسبة للأمن القومى المصرى.
٢- تناول تأثير تطورات الأوضاع فى السودان على الأمن القومى المصرى.
٣- إيضاح حدود وطبيعة دور الدولة المصرية فى إدارة الأزمة السودانية.
٤- وضع سيناريوهات استشرافية لمستقبل الصراع فى السودان.

تساؤلات الدراسة :

ستحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسى التالى:

ما هى حدود وطبيعة الوضع المضطرب فى السودان وأثر ذلك على الأمن القومى المصرى؟

وحتى تتضح معالم الدراسة وصولاً إلى الاستنتاجات يتطلب ذلك الإجابة على عدد من الأسئلة الفرعية وهى:

١- ما تأثير الأوضاع فى السودان على الأمن القومى المصرى؟
٢- ما تأثير الصراع الحالي على مستقبل السودان؟
٣- ما هى السيناريوهات المتوقعة لمستقبل السودان فى الفترة المقبلة؟

منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة على «المنهج الوصفى التحليلى»، الذى تم من خلاله تحديد أبعاد وخصائص الوضع الحالى فى السودان، ووصفه وصفًا موضوعيًا، من خلال جمع البيانات والحقائق، باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمى، وقد تم توظيف هذا المنهج فى وصف وتحليل مصادر المعرفة المتعلقة بمشكلة الدراسة لوصف وتحليل أبعادها بصورة علمية موضوعية فى ضوء الأهداف التى تسعى الدراسة لتحقيقها بهدف تحليل أثر الصراع فى السودان على الأمن القومى المصرى.

محتويات الدراسة :

أولاً: الإطار المفاهيمى للدراسة.
ثانيًا: تأثير تطورات الأوضاع فى السودان على الأمن القومى المصرى.
ثالثًا: الجهود المصرية لإدارة الأزمة السودانية.
رابعًا: نتائج الدراسة.

أولاً: الإطار المفاهيمى للدراسة

١- مفهوم الأمن القومى :

لقد حَظى مفهوم الأمن القومى باهتمام كبير فى العديد من الدراسات والأبحاث الأكاديمية؛ فثمَّة ثلاثة اتجاهات لمفهوم الأمن القومى: استراتيجى، استراتيجى اقتصادى، وتكاملى. ووفقًا للاتجاه التكاملى يمكن تعريف الأمن القومى بأنه«**تأمين كيان الدولة من المتغيرات التى تهددها من الداخل والخارج، وتأمين مصالحها الحيوية، وتهيئة الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها التى يحددها الاستقرار السياسى والتماسك الاجتماعى والتنمية الشاملة**»(١).

ومع التخلى عن المفهوم الضيق لمفهوم الأمن القومى الذى كان يتركز فى الجانب العسكرى، ومع انفتاح العالم والعولمة تأثر مفهوم الأمن القومى بالعلاقات الدولية؛ فتحول دور الدولة أيضًا، وأصبح هناك العديد من الأبعاد التى انطوت تحت مظلة مفهوم الأمن. ومن ثَمَّ تعددت الأبعاد التى يجب على الدولة حمايتها، فمؤخرًا طرأ على مفهوم الأمن القومى العديد من المجالات وباكتمالها يتحقق، مثل البعد السياسى، سواء الداخلى أو الخارجى، وكذلك الاقتصادى والاجتماعى والتكنولوجى والبيئى.

يمكن القول إن الأمن القومى مفهوم شامل وديناميكى يتضمن مجموعة واسعة من العناصر والأبعاد، ويتطلب نهجًا تكامليًا واستراتيجيًا لضمان سلامة ورفاهية الدولة ومواطنيها. وفى هذا تشير معظم الكتابات إلى أن هناك أبعادًا رئيسية تُشكل الأمن القومى لأى دولة وهى: **الاستقرار السياسى، والقوة العسكرية، والأمن الاقتصادى، والأمن البيئى، وأمن الطاقة، والأمن الصحى والتماسك الاجتماعى**(٢).

٢- مفهوم المصلحة القومية :

يشير مصطلح المصلحة القومية إلى الأوضاع التى ترى الدولة فى وجودها واستمرارها ما يحقق أهدافها، وهى تتضمن الحفاظ على قيم الدولة وصيانة استقلالها وكيانها وحرياتها فى علاقاتها الخارجية ودعم هيمنتها الاقتصادية، وغالبًا ما تستخدم الدولة هذا المفهوم فى محاولتها للتأثير على البيئة الدولية لمصلحتها(٣).

وإذا انتقلنا إلى التعرُّف على العلاقة بين الأمن القومى والمصلحة القومية، فسنجد أن هناك اتجاهًا يستخدم كلا المفهومين كمرادف للآخر، وهناك اتجاه آخر يرى وجود علاقة تأثير متبادل بين المفهومين، فنظرية الأمن القومى لدولة ما تعكس مصلحتها القومية، وكذلك فإن تحديد المصلحة القومية للدولة ينطلق من مفهوم واضح لأمنها وما يمكن أن يشكل خطرًا أو تهديدًا للأمن القومى.

٣- مفهوم القوة الشاملة :

يشير مفهوم القوة الشاملة إلى المقومات المادية والمعنوية وما يوفره التطور التقنى للدولة، والتى يتم توظيفها

فى إطار الاستراتيجية الشاملة لتحقيق أهدافها المختلفة، كما يتم تعريفها بأنها قدرة الدولة على استخدام كل مواردها المُدرَكة (المحسوسة) وغير المحسوسة والمنظورة (المعنوية) بطريقة تؤثر على سلوك الدول الأخرى، وتشمل القوة الشاملة للدولة كل من القوة السياسية والقوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة التكنولوجية والمعلوماتية(٤).

٤- مفهوم الأمن الإقليمى :

يعتبر الأمن الإقليمى مفهومًا استراتيجيًا يهدف لدراسة مستقبل الدول بأسلوب علمى، كما أنه يُعتبر حقيقة نسبية تسعى فيها الدول إلى تحقيق الأمن فى حدِّه الأدنى من أجل تحقيق الاستقرار، ومن خصائص الأمن الإقليمى أنه متغير، فهو يقوم على عدة عوامل مُرَكَّبة: التاريخية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، وكذلك فهو غير مُحدَّد، بحيث إنه قد يتم استخدامه بطرق سيئة من قبل الدول بسبب عدم وجود إطار يحدد المفهوم، أما ثوابت الأمن القومى فهى الثوابت الجغرافية والمعنية بموقع الدولة الجغرافى، والثوابت التاريخية لما قدمته الدولة إسهامًا فى الحضارة الإنسانية، والثوابت الثقافية المتمثلة فى الدين واللغة والقومية والتراث(٥).

إن مفهوم الأمن الإقليمى ليس مجرد مجموع الأمن القومى لكل دولة فى نطاق تلك المنطقة، بل يندرج تحت المفهوم كافة الأطراف فى الإطار الإقليمى التى لها مصالح متبادلة وممتدة لإيجاد حلول مشتركة للقضايا المشتركة، وذلك لضمان مصالح وحقوق شتى الأطراف بطريقة متساوية ومتوازنة.

٥- مفهوم دول الجوار

يشتمل مفهوم دول الجوار، على معنيين هما: المتاخَمَة المكانية من ناحية، والروابط والوشائج المترتبة على ذلك من ناحية أخرى. وبحكم ارتباط مفهوم الجوار بالمكان، فقد ظهر المفهوم فى إطار علم الجغرافيا السياسية، الذى يهتم بدراسة تأثير العوامل الجغرافية على الأوضاع السياسية فى مجتمع ما أو دولة ما(٦).

ويمكن تحليل الجوار الجغرافى لدولة ما على مستويين: **أولهما**، الجوار الجغرافى بمعنى الدولة أو الدول التى تقع على حدود الدولة مباشرة، **وثانيهما**، الجوار الجغرافى بمعنى النظام الاقليمى المجاور للدولة والتى تقع هى على هامشه. أما بالنسبة إلى مفهوم الجوار الجغرافى على المستوى الأول، أى بمعنى الدولة، فإنه يثير قضية الحدود السياسية بين الدول، وعما إذا كانت حدودًا طبيعية أم اصطناعية، تاريخية وقديمة أم تم ترسيمها حديثًا، متفقًا عليها أم محل خلاف، كما تثير قضية الحدود مدى تطابقها أو تقاطعها مع التوزيع السكانى للبشر القاطنين على جانبيها، وخصائصهم القومية والثقافية.

ثانيًا: تأثير تطورات الأوضاع فى السودان على الأمن القومى المصرى

تحظى الأزمة السودانية منذ اندلاعها فى منتصف إبريل ٢٠٢٣م باهتمام دولى واسع؛ حيث أن الصراع تجاوز طرفيه الداخليين بين الجيش السودانى وقيادته ممثلة فى مجلس السيادة الانتقالى، وقوات الدعم السريع، إلى أطراف دولية فاعلة، فلم تَعُد الأزمة السودانية مجرد شأن داخلى بقدر ما أصبحت ترتبط بأجندات إقليمية ودولية تستهدف إحداث تغييرات جيوسياسية قد تُطال دول جوار السودان بكاملها، حيث أن استمرار الصراع فى السودان يفتح الطريق إلى أن يتحول لمنطقة تنافس أجندات للقوى الإقليمية والقوى الدولية المتنافسة.

إن أى مَساس بالاستقرار فى السودان هو مَساس بالأمن القومى المصرى. ومن ثَمَّ فإن مصر ترغب دائمًا فى البقاء على استقرار السودان ومنع تفتيته وتجزئته إلى أقاليم فرعية، أو حتى إضعافه، إن عدم الاستقرار فى السودان يفرض تحديات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية على الأمن القومى المصرى، ويمكن عرض هذه الأبعاد على النحو التالى:

١- البعد السياسى:

إن استمرار الوضع المضطرب فى السودان سيعطل الجهود المصرية المبذولة للتوصل إلى اتفاق بشأن إدارة ملف سد النهضة الإثيوبى الذى يمثل خطرًا على الأمن القومى المصرى، فإننا أمام قضية تُعد بالنسبة إلى مصر قضية حياة ووجود، ليس للأجيال الحالية فقط، وإنما للأجيال القادمة. ومن ثَمَّ فلا مجال أمام مصر إلا أن تحافظ على حقوقها المائية بالشكل الذى تراه مناسبًا، وبما يكفُله لها القانون الدولى، كما أن أى احتجاجات أو تحفظات سودانية على قرار السلطات الإثيوبية ستكون شبه منعدمة فى ظل الاضطراب الداخلى، فضلاً عما تُحدثه الاشتباكات العسكرية من تأثير على ملف النزاع الحدودى بين السودان وإثيوبيا.

٢- البعد الاقتصادى:

وبينما تسعى الحكومة المصرية للحد من تَبعات الحرب الروسية الأوكرانية، وتوفير الحماية الاجتماعية للمواطن المصرى، جاءت الأزمة السودانية لتضيف عبئًا جديدًا عليها، **ويمكن رصد أهم التداعيات الاقتصادية للأزمة السودانية على مصر من خلال:**

أ- تأثر حجم التبادل التجارى بين البلدين: سجل حجم التبادل التجارى بين مصر والسودان نحو ١,٤٣٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢م مقارنةً بـ ١,٢١٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١م، بزيادة قدرها ١٨,٧ ٪. بينما بلغت الصادرات المصرية إلى السودان نحو ٩٢٩ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٢م، وبلغت الواردات السودانية لمصر نحو ٥٠٤,٥ دولار فى عام ٢٠٢٢[٧].

كما تعتمد الأسواق المصرية على السودان لتغطية ما يتراوح ما بين ٣٠-٣٥ ٪ من احتياجاتها من المنتجات الزراعية مثل البقوليات. كما يُقدَّر حجم صادرات اللحوم السودانية الحمراء الحية إلى مصر بنحو ٢٠٠ ألف رأس سنويًا، فضلاً عن ٤ آلاف طن من اللحوم المذبوحة. ومن ثَمَّ سيؤثِّر الصراع الدائر على التجارة بين الدولتين، وكذلك التجارة بين مصر والدول الأفريقية التى لها طريق فى السودان[٨].

ولا شك أن هذا الأمر يُنذر بتأثر قطاعات اقتصادية مهمة، حيث من المتوقع تراجُع الكميات المستورَدة من اللحوم السودانية، التى كانت جزءًا من محاولات كبح جماح ارتفاع سعر اللحوم فى السوق المحلية المصرية، وتُشير التوقعات أيضًا إلى تأثر عدد من القطاعات، مثل مواد التشييد والبناء، والأجهزة الكهربائية، والأغذية المُصَنَّعة، والملابس، وبعض المنتجات الزراعية، التى تعتمد فى جزء من عملها على تصدير المنتجات إلى السودان بالدولار، وبينما لا تبدو التأثيرات الاقتصادية واضحة حاليًا، فإنه من المؤكد أن استمرار الصراع فى السودان ستكون له تبعات كبيرة وخطيرة فى الفترة المقبلة.

ب- تأثر قطاع الأمن الغذائى: بدأت الدولة المصرية الاستفادة من الأراضى الزراعية التى كانت قد شَرَعت فى زراعتها داخل الدولة السودانية، لاسيما فى ظل ما تتمتع به السودان من مساحات كبيرة للزراعة وأراضٍ خصبة بالإضافة إلى وفرة فى المياه، وذلك بهدف الوصُول إلى الاكتفاء الذاتى فى القطاع الغذائى المصرى، فضلاً عن التصدير بكميات كبيرة للخارج، وهو ما يعكس حجم الضرر الذى لحق بالاقتصاد المصرى، فمن الصعب استمرار الزراعة فى ظل أجواء مليئة بالصراعات والحروب.

ج- تأثر الاستثمارات المشتركة: من المتوقع أن تتأثر المشروعات المشتركة بين مصر والسودان؛ فلدَى الدولة المصرية شركات كبيرة تستثمر فى الأراضى السودانية فى مجالات متعددة تشمل الصناعة والزراعة والكهرباء والتشييد والبناء وغيرها، والتى يقدر حجم الاستثمارات فيها بنحو ٢,٧ مليار دولار، وتُعَد شركة السويدى للكابلات الكهربية من أبرز الشركات المصرية فى السودان، ومع استمرار الصراع فى السودان سيؤثر ذلك على حجم ونوعية المشروعات المشتركة[٩].

د- انتشار البطالة: تُثار مخاوف حول العاملين فى المشروعات الاستثمارية المصرية فى السودان فإذا توقفت أو تم تصفيتها، سيكون عليهم العودة إلى بلادهم. ومن ثَمَّ البحث عن عمل جديد، الأمر الذى قد يزيد من نسبة البطالة فى مصر، وهو ما يمثل ضغطًا إضافيًا على الاقتصاد المصرى.

هـ- عرقلة التدفقات التجارية عبر مضيق باب المندب: يتمثل القلق من عودة القرصَنة فى البحر الأحمر. ومن ثَمَّ تعطيل واحد من أهم الممرات الملاحية فى العالم، مما يُحد من قدرة هذه البلدان على التجارة مع بقية العالم، حيث يتدفق عبر البحر الأحمر نحو ١٢ ٪ من التجارة العالمية و١٠٪ من إجمالى النفط العابر للمحيطات فى العالم، ومن ثَمَّ فإن إغلاق باب المندب، ولو بصورة مؤقتة، يمكن أن يؤدى إلى خسائر هائلة، وزيادات كبيرة فى أسعار الطاقة العالمية، حيث ستتجه السفن والناقلات إلى المسار البديل عبر جنوب إفريقيا، مما يزيد من تكلفة العبور بمقدار ٤٥ مليون دولار يوميًا، بالإضافة إلى الخسائر التى ستلحَق بالدول الأخرى التى لديها موانئ مطلة على نفس الممر الملاحى، نتيجة فقدان رسوم العبور، ومنها مصر عبر قناة السويس[١٠].

٣- البعد الأمنى:

منذ استيلاء الجيش السودانى على السُّلطة فى أكتوبر ٢٠٢١م، كثَّفت فاجنر شراكتها مع القائد محمد حمدان دقلو«حميدتى»، الذى زار موسكو فى الأيام الأولى من الحرب الروسية الأوكرانية، ونُسب إلى مسئولين غربيين أن فاجنر قدمت مساعدات عسكرية لقوات الدعم السريع وساعدت قوات الأمن السودانية على قمع «حركة شعبية هشة» مؤيدة للديمقراطية[١١]. تشير مؤشرات الصراع المسلح للأزمة فى السودان إلى احتمالية تمدّدها إلى الدول المجاورة، فى حالة عدم ظهور أى بوادر على تراجع القتال ووضع حد للمعارك المستمرة بين الأطراف المتحاربة، لاسيما فى ظل لجوء الأطراف للعنف والتغيير بالقوة لحسم الصراع، مما يقود إلى أوضاع أمنية معقدة ربما تعصف بوحدة الدولة السودانية.

تتعرّض مصر بسبب الحرب فى السودان لخطر ازدياد عمليات تسلل الجماعات المسلحة ومهرِّبى الأسلحة

والمُتاجرين بالبشر عبر الحدود. وبمَعزل عن الضغوط المصرية، فقد يضطر الجيش السودانى إلى التخفيف من الإجراءات الأمنية أو إهمالها فى الجانب السودانى على طول الحدود مع مصر بينما يحشد موارده العسكرية لهزيمة قوات الدعم السريع. وعلى الرغم من أن الجانب المصرى يخضع لحراسة شديدة، يبلغ طول الحدود المصرية السودانية ١٢٧٦ كيلومترًا ولا يصعب أبدًا اختراقها، لكن تعرف مصر تمام المعرفة كيف يمكن للجهاديين استغلال الفراغ الجزئى أو الكامل الناجم عن النزاع المسلح والحكم الضعيف فى الدول المجاورة. فلا تضم السودان جماعات جهادية حاضرة بقوة تعتبرها مصر أهدافًا رئيسية، ولكن يبرز القلق من جَرَّاء الدعوات للحرب الجهادية ضد الدولة السودانية التى يطلقها أحد أيديولوجى «القاعدة» والدعوات المماثلة على قنوات «الدولة الإسلامية» التى تَحُث المناصرين على استغلال الصراع ومصادرة الأسلحة(١٢).

٤- البعد الاجتماعى:

إن ثَمَّة تخوُّف من زيادة أعداد المهاجرين السودانيين المتدفقين إلى مصر، فتُشير بيانات حكومية وردت فى تقرير صادر عن «المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين» إلى أن مصر كانت تستضيف فى ٧ يونيو ٢٠٢٣ نحو ٢١٠ ألف لاجئ أو طالب لجوء سودانى. وقبل الصراع أيضًا، استضافت مصر نحو تسعة ملايين مهاجر دولى، من بينهم أربعة ملايين سودانى(١٣).

لقد اضطرت مصر إلى مواجهة هذا التدفق المستمر للمهاجرين فى وقت حرج تعانى فيه البلاد من صعوبة فى إدارة الأزمة الاقتصادية الحادة المترافقة مع تضخم مرتفع وديون خارجية تُثقل كاهلها، كما ترتفع تكلفة المساعدات الإنسانية والتعليم والخدمات الأخرى المقدَّمة للاجئين المسجلين لدى «المفوضية»، مع العلم أن المساعدات الدولية لا تكفى إطلاقًا لتلبية الاحتياجات المحلية. ولا تقتصر تداعيات تدفق المهاجرين السودانيين على عبء مالى لا تستطيع مصر تحمله. كما أن زيادة تدفق اللاجئين يمثل ضغط على البنى التحتية فى القاهرة، وضغط على الموارد المائية فى البلاد التى تعانى من الاستغلال المفرط.

كما أصدرت الدولة المصرية قرارًا بمعاملة السودانيين مثل المصريين فيما يتعلق برسوم العلاج، كما يدفع الطلاب السودانيون ١٠ ٪ فقط من الرسوم الدراسية فى مصر، وهو ما يمثل مزيدًا من الضغط على الوضع الاقتصادى المصرى المتأزم(١٤).

ثالثًا: الجهود المصرية لإدارة الأزمة السودانية

تقوم القيادة السياسية المصرية ببذل قصارى جهدها للتعامل بإيجابية وحكمة مع كل جهود التهدئة فى السودان الشقيق، لما يمثله من امتداد للأمن القومى المصرى. ومن هنا يمكن إبراز بعض الجهود المصرية لإدارة الأزمة فى السودان على النحو التالى:

١- على المستوى السياسى:

أ- قامت الدولة المصرية بتشكيل فريق إدارة أزمة من الوزارات المعنية (وزارة الدفاع، جهاز المخابرات العامة، وزارتى الخارجية والداخلية) وعلى التوازى، تحركت مصر دبلوماسيًا وبشكل سريع على مستوى ثنائى مع دولة جنوب السودان لإطلاق مبادرة لوقف إطلاق النار(١٥).

ب - امتدت الجهود المصرية لإيجاد سُبل تسمح بتهدئة مُستدامة فى السودان من خلال التواصل الفعال مع حكومات الدول العربية الشقيقة ودول الاتحاد الأوروبى والمملكة المتحدة والصين بشكل فردى لمناقشة تطورات الأوضاع وتأثيراتها المستقبلية على المنطقة ككل وبحث سُبل التهدئة، لتنتقل بملف الأزمة بعد ذلك إلى مستوى الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية. فانعقدت جامعة الدول العربية فى دورة غير عادية بدعوة مصرية سعودية لمناقشة الأزمة فى السودان، وأكدت الجامعة العربية فى بيانها الختامى على ضرورة دعوة طرفى النزاع إلى الوقف الفورى لإطلاق النار غير المشروط وبما لا يقتصر على الأغراض الإنسانية والعودة إلى طاولة التفاوض حفاظًا على أرواح ومقدرات الشعب السودانى، أما الاتحاد الأفريقي فقد عقد اجتماعًا وزاريًا خاصًا بمشاركة وزراء خارجية دول جوار السودان، والدول الأفريقية الأعضاء بمجلس الأمن والدول دائمة العضوية بالمجلس وسكرتير عام الأمم المتحدة وأمين عام جامعة الدول العربية وممثل الاتحاد الأوروبى وممثل منظمة الاتحاد بهدف توحيد الجهود والتحرك الجماعى لإنهاء النزاع العسكرى فى السودان، وعَقَد مجلس الأمن جلسة خاصة لمناقشة الوضع فى السودان أكدت خلالها مصر على نفس موقفها واستعدادها لتقديم الدعم اللازم للعودة بالسودان إلى مسار التهدئة والحوار السلمى(١٦).

ج - انعقدت قمة القاهرة لدول جوار السودان فى ١٣ يوليو ٢٠٢٣، وشاركت فيها جميع دول الجوار وفى مقدمتها الدولة المستضيفة مصر، وليبيا، وجنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وإثيوبيا، وإريتريا، والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، ورئيس مفوضية

الاتحاد الإفريقى موسى فكى محمد، وأسفرت على تشكيل آلية اتصال منبثقة عن هذه القمة، لوضع خطة عمل تنفيذية للتوصل إلى حل شامل للأزمة السودانية، على أن تضطلع الآلية بالتواصل المباشر مع أطراف الأزمة، والتنسيق مع الآليات والأطر القائمة.

٢- على المستوى الإنسانى

أ- اهتمت القيادة السياسية بضرورة التعامل مع الأزمة الراهنة وتبعاتها الإنسانية بشكل جاد وشامل يأخذ فى الاعتبار أن استمرار الأزمة سيترتب عليه زيادة النازحين وتدفق المزيد من الفارِّين من الصراع إلى دول الجوار، فضلاً عن أهمية الاتفاق على تسهيل نفاذ المساعدات الإنسانية المقدَّمة للسودان عبر أراضى دول الجوار، وذلك بالتنسيق مع الوكالات والمنظمات الدولية المعنية، وتشجيع العبور الآمن للمساعدات لإيصالها للمناطق الأكثر احتياجًا داخل السودان، ودعوة مختلف الأطراف السودانية لتوفير الحماية اللازمة لموظفى الإغاثة الدولية. والتأكيد على أهمية الحل السياسى لوقف الصراع الدائر، وإطلاق حوارجامع للأطراف السودانية يهدف لبدء عملية سياسية شاملة تلبى طموحات وتطلعات الشعب السودانى فى الأمن والرخاء والاستقرار(١٧).

ب- اهتمت الدولة المصرية بإجلاء رعاياها من السودان، ثم استقبال آلاف اللاجئين عبر معبر أرقين الحدودى، وتتعاون الحكومة المصرية مع مفوضية شئون اللاجئين وتدعَم التنسيق المشترك بين وكالات الأمم المتحدة؛ من أجل تقديم الدعم للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية، ممن يعبرون الحدود قادمين من السودان. وتقوم الأمم المتحدة بتسليم المساعدات وتوزيعها من خلال الهلال الأحمر المصرى على الوافدين(١٨).

رابعًا: نتائج الدراسة

لا شك أن دول جوار السودان تمتلك أوراق ضغط مؤثرة على طرفى الصراع فى السودان، ليس فقط عبر الحدود المشتركة، ولكن أيضًا من العلاقات التى تربط تلك الدول بأطراف الصراع، كما أنها أكثر ارتباطًا بالأزمة، وتتلقَّى تداعيات مختلفة تهدد أمنها واستقرارها. ومن ثَمَّ فإن جهودها يمكن أن تُسهم فى معالجة الأزمة الحالية، وأن تضع إطار عمل من أجل تفادى تفاقُم الصراع، أو الانخراط به بصورة سلبية، وبلورة وجهة نظر واحدة تجاه الأزمة بما يساعد على التسوية(١٩). ومن ثَمَّ وجب استشراف السيناريوهات المستقبلية المتوقَّعة، بالإضافة إلى تناول الدور المصرى لمواجهة السيناريو الأكثر احتمالاً.

١- سيناريوهات المستقبل

بالرغم من أهمية المبادرات السياسية والأفكار التى طُرحت فى الأشهر الأخيرة إلا أن هذا دليلاً صارخًا على التعقيدات الكبيرة التى باتت تحكم مصير السودان، وبالتالى يمكن توقُّع عدد من السيناريوهات المحتَمَلة فى الفترة القادمة على النحو التالى:

السيناريو الأول: استمرار الصراع وإطالة أمده: وذلك بالنظر إلى حالة توازن القوة بين الطرفين المتحاربَيْن وصعوبة الوصول إلى حل توافقى، فى هذه الحالة من المتوقع أن تتجذر وتتوسع السياقات الإقليمية للصراع، وقد تتحول الساحة السودانية إلى مسرح لصراع إقليمى ودولى أكبر، ووفق هذا الاحتمال ستتركز المواجهة حول منطقة النيل، التى هى محور صراع حاد حول الموارد المائية بين عشر دول إفريقية، فى مقدمتها مصر وإثيوبيا. ومن ثَمَّ ستتفاقم مخاطر التمدد الإقليمى فى منطقة تتميز بعسكرة المشهد السياسى، وضعف الجيوش الوطنية المركزية، وكثرة التنظيمات المسلحة والحركات الانفصالية؛ ومن هذا المنظور ستكون الحرب فى السودان الشرارة لاشتعال نار الفوضى وعدم الاستقرار فى الإقليم الواسع.

وفى ظل إطالة أَمَد الصراع وإصرار طرفى الصراع فى السودان على الحسم العسكرى، وتدخل قوى دولية وإقليمية فى الصراع، ربما يُفضى ذلك إلى سيناريو تقسيم السودان، بهدف حفاظ كل طرف على ما يمكن السيطرة عليه فى الوقت الراهن إلى أن يُحسَم الصراع فى المستقبل. وهو ما سيؤثر بصورة سلبية كبيرة على شرق ووسط إفريقيا، وربما التقسيم سيطرح إشكاليات على الساحة تتعلق بالاعتراف والتأييد الإقليمى والدولى، بالإضافة إلى مصير الموارد السودانية، وزيادة فى أعداد النازحين واللاجئين، بالإضافة إلى احتمالية تجدُّد الاشتباك فى أى وقت رغبةً فى الحصول على أقصى استفادة ممكنة.

السيناريو الثانى: انتصار قوات الجيش السودانى: يتوقع زيادة الدعم لقوات الجيش السودانى خاصةً من الولايات المتحدة والقوى الغربية التى ترغب فى تحجيم التوغل الروسى، حيث ترغب العديد من الجهات سيطرة الجيش على مقاليد السلطة وإعادة الاستقرار للسودان.

السيناريو الثالث: سيطرة قوات الدعم السريع: مع إصرار الطرفين على المواجهة العسكرية، ومحاولة كل طرف إقصاء الآخر من المشهد، فربما يكون سيطرة قوات الدعم السريع هو السيناريو الأسوأ بالنسبة لمصر. لأنه سيفكر فى اكتساب الشرعية داخليًا، وتوحيد الشعب

وراء قضية قومية تضمن الاستقرار الداخلى، وهو ما يعنى عدم استقرار حدود مصر الجنوبية، فضلاً عن تدفق اللاجئين السودانيين والإنذار بموجة إرهاب جديدة؛ وربما تحوى تلك التدفقات خلايا إرهابية نائمة قد تلجأ إليها قوات الدعم السريع، وهو أمر خطير للغاية يهدد الأمن القومى المصرى.

٢- رؤية مقترحة لدعم الدور المصرى من أجل مواجهة السيناريو الأكثر احتمالا :

في ضوء ما تم توضيحه من سيناريوهات المستقبل تتوقع الدراسة حدوث السيناريو الأول المتعلق باستمرار الصراع وإطالة أمده، وفى ضوء ذلك وجَبت الإشارة إلى الدور المَنوط بالدولة المصرية فى الوقت الراهن من أجل تفادى أى آثار تتعلق بالأمن القومى المصرى وذلك على النحو التالى:

أ- **توحيد مواقف القوى المدنية السودانية من خلال وساطة مصرية**؛ نظرًا لحالة الانقسام السابقة التى أسهمت فى تعقيد المشهد فى نهاية المطاف؛ لمناقشة قضايا ما بعد الصراع مثل مستقبل النظام الفيدرالى فى البلاد والعدالة الانتقالية وإعادة توزيع الموارد وغيرها من القضايا التى كانت محل جدل بين مختلف القوى مما أفضى لمشهد الصراع فى نهاية المطاف.كما لابد أن يكون هناك خطة مصرية تهدف إلى معالجة الأزمة فى السودان من خلال إشراك القادة الإقليميين، وتعزيز الحوار، وإقرار وقف إطلاق النار والوصول إلى المساعدات دون تدويل الأزمة وعسكرتها.

ب- العمل على تنحية القوى الخارجية المعنية بالسودان التى لها أجنداتها الخاصة من أجل تبنى أجندة عربية تدفع باتجاه الاستقرار الإقليمى، من خلال تكامل الجهود والعمل على بناء استجابة توافقية تعالج الأزمة السودانية من جذورها.

ج- استخدام الدولة المصرية دبلوماسيتها الفاعلة فى توحيد دول المنطقة حيث أن مصالحهم فى الأزمة متباينة، ولديهم علاقات مختلفة مع طرفى الأزمة فى الداخل. ومن ثَمَّ فإن مصر يقع على عاتقها أن تتجاوز بدبلوماسيتها كل هذه الإشكاليات والتحديات، وأن تخلق مسارًا جديدًا فاعلًا من أجل معالجة الأزمة.

د- تنفيذ استراتيجية إعلامية واضحة تعمل على شرح شرعية وقانونية الموقف المصرى فى قضية سد النهضة ليس فقط للمواطن المصرى، لكن أيضًا للمواطن الإثيوبى، والإفريقى، والتوعية بالقضية على المستوى الدولى خارج إفريقيا.

هـ- قيام الدولة المصرية بدعم الفرص المحتملة لزيادة التجارة والاستثمار ومعالجة عدد من التحديات مثل الحاجة إلى التنويع الاقتصادى، وإدارة الاختلالات التجارية، وإدارة حجم الدين الخارجى، وإجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية.

و- إن المجتمع الدولى عليه واجب تجاه مصر فيما يتعلق بقضية اللاجئين السودانيين فى مصر حيث لابد أن يكون هناك تنسيق مع المجتمع الدولى ومع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، من أجل بحث مطالب واحتياجات مصر المهمة والعاجلة فى شأن اللاجئين السودانيين؛ وخاصةً أن البنية التحتية المصرية لا تفى بحقوق اللاجئين فيها.

ز- الحفاظ على فعالية وكفاءة بنية مكافحة الإرهاب، وأثمر التقدم الذى أحرزته مصر خلال الفترة الماضية جهدًا حكوميًا كاملاً، ولابد أن نتطلع إلى اتخاذ مواقف حازمة تجاه التهديدات المتطورة وأولويات الأمن القومى المصرى.

ح- تنويع مصادر المياه المصرية لضمان تحقيق التنمية المستدامة بمختلف قطاعاتها، خاصةً أنه لا يمكن تعزيز الأمن المائى بعيدًا عن أمن الطاقة والأمن الغذائى، فهذا المفهوم هو الأعم والأشمل، ويجب على الدولة مراعاة أمن القطاعات الأربعة (الطاقة، والمياه، والغذاء، والأرض) فى خططها المستقبلية.

ط- استمرار الدولة المصرية فى انتهاج سياسة متوازنة وحكيمة على المستويين الإقليمى والدولى بحيث يتم استثمار هذه العلاقات فى دعم متطلبات الأمن المائى المصرى.

الخلاصة :

يبدو أنه من الصعب فى الوقت الراهن تحديد توقيت لانتهاء الحرب الدائرة فى السودان، خاصةً بعد تصريح المبعوثين الدوليين والأمم المتحدة بأنه لا حل عسكرى فى السودان، وهذا ما يعنى أن أى طرف من طرفى الصراع غير قادر على حسم المعركة فى الوقت الحالى، فالصراع مُعقَّد وتتعدد جوانبه، فهناك عدد من العوامل التى تُسهم فى استمراره واشتعاله مثل دعم الأطراف الخارجية، وقوة كل طرف من الأطراف المتنازعة، ومستوى الدعم الدولى المقدَّم للحكومة المدنية، ومع طول أمد الصراع يُصبح من الصعب التنبؤ بنتيجة الأزمة فى السودان، ولكن ما نستطيع تأكيده هو أن الدمار الذى حل بالبلاد، وحالة عدم الاستقرار تمثل تحديًا كبيرًا على الأمن القومى المصرى سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا واجتماعيًا.

الهوامش :

(١) علىّ الدين هلال، «الأمن القومى العربى»، مجلة شئون عربية، القاهرة، العدد ٣٥، يناير ١٩٨٤م، ص ١٢.

(٢) عادلة رجب، أحمد محمد رجب، «السياحة كأداة لتعزيز الأمن القومى المصرى»، الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية، العدد الثانى، يوليو ٢٠٢٣، ص ٨٤.

(3) Mazarr, Michael J. «Understanding Competition: Great Power Rivalry in a Changing International Order—Concepts and Theories», RAND Corporation, 2022.
https://www.rand.org/pubs/perspectives/PEA1404-1.html (30 October 2023).

(٤) أيمن زكى، «مفهوم الأمن القومى والقدرات الاستراتيجية»، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد ٢٧، العدد ٢، ٢٠١٢، ص ص ٢٣١، ٢٣٢.

(5) Henner Fürtig, Regional powers in the middle east. New constellations after The Arab Revolts, (Unites state: Martin press, 2014), p 41.

(٦) علىّ الدين هلال « إشكاليات نظرية فى تعريف مفهوم دول الجوار الجغرافى »، جريدة الحياة، ١٣ يناير ١٩٩١.

(٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نقلاً عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، سبتمبر ٢٠٢٣.
https://www.idsc.gov.eg/InfoGraph/details/1103 (١ أكتوبر ٢٠٢٣).

(8) Egypt Business Directory,«5 Ways the Conflict in Sudan Can Affect Egypt Economy», 24April 2023.
https://www.egypt-business.com/news/details/2316-5-ways-the-conflict-in-sudan-can-affect-egypt-economy/427518 (26 September 2023)

(٩) «تداعيات الحرب فى السودان على الاقتصاد المصرى»، مؤتمر دول جوار السودان يؤكد دعم مصر غير المحدود للخرطوم، المنتدى الاستراتيجى للسياسات العامة ودراسات التنمية، ١٣ يوليو ٢٠٢٣. https://cutt.ly/FwbGGLup (١ أكتوبر ٢٠٢٣).

(١٠) هايدى الشافعى، «التداعيات الاقتصادية الإقليمية للصراع فى السودان»، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٢ يونية ٢٠٢٣. https://ecss.com.eg/34834/ (٢٥ سبتمبر ٢٠٢٣).

(11) Cameron Hudson, »The days of elite deals in Sudan should be over«, Atlantic Council, 11 April 2022.
https://www.atlanticcouncil.org/blogs/africasource/the-days-of-elite-deals-in-sudan-should-be-over/(30 October 2023).

(12) Anthony Skinner, »Egypt's Approach to Conflict in Sudan: A Simmering Crisis«, Fikra Forum, 23 June 2023.
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/egypts-approach-conflict-sudan-simmering-crisis-(26 September 2023).

(13) United Nations High Commissioner for Refugees,
https://www.unhcr.org/eg/ar/about-us/refugee-context-in-egypt(16 October 2023)

(١٤) « كيف تؤثر اشتباكات السودان على الاقتصاد المصرى؟»، جريدة الحرة، ٢٦ إبريل ٢٠٢٣، https://t.ly/NRFge (٣٠ أكتوبر ٢٠٢٣).

(١٥) محمد قشقوش، معتز سلامة، وآخرون، «السودان.. نقطة ساخنة جديدة فى قوس الأزمات الممتدة»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ورقة سياسات، إبريل ٢٠٢٣. https://acpss.ahram.org.eg/News/18865.aspx (٣٠ أكتوبر ٢٠٢٣).

(١٦) محمود سلامة، «بعدٌ إنسانى: الدور المصرى لتهدئة الأوضاع فى السودان»، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٣ مايو ٢٠٢٣.
https://ecss.com.eg/33887/(١٥ أكتوبر ٢٠٢٣).

(١٧) «البيان الختامى لقمة دول جوار السودان»، المرصد المصرى، ١٣ يوليو ٢٠٢٣. https://marsad.ecss.com.eg/78470/(٧ أكتوبر ٢٠٢٢).

(١٨) خالد عكاشة، «أزمة النزوح السودانى.. هل من انتباه؟»، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٩ يوليو ٢٠٢٣.
https://ecss.com.eg/35566/ (١٩ أكتوبر ٢٠٢٣).

(١٩) صلاح خليل، «قمة القاهرة لدول جوار السودان والبحث عن آلية جديدة لتسوية الصراع»، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، ١٣ يوليو ٢٠٢٣.
https://ecss.com.eg/35086/(٥ أكتوبر ٢٠٢٣).